AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/809
S/1999/69
1 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٥٥ من جدول الأعمال
التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الرسالتين المؤرختين ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (A/53/740-S/1998/1161) و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (A/53/785-S/1999/23) الموجهتين من الممثل الدائم للبنان، والرسالة المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (A/53/777-S/1999/6) الموجهة من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان، إلى الأمين العام.

إن حكومة لبنان لا تزال مسؤولة بشكل مباشر عن الحالة الأمنية غير المستقرة على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية. ويتمثل السبب الرئيسي في هذه الحالة في تأييد لبنان غير المشروط لحزب الله، وهو منظمة متورطة في الإرهاب الدولي، وفي استخدام الأراضي اللبنانية لإقامة هيكل أساسي عسكري محكم يتألف من معسكرات للتدريب ومراكز للتجنيد ومناطق لتخزين الأسلحة. والأهم من ذلك أن لبنان قد ترك نفسه ليصبح منطلقا لأعمال العدوان وأعمال الإرهاب الصريح ضد إسرائيل، بما في ذلك الهجمات العشوائية بالصواريخ على البلدات والقرى الإسرائيلية.

إن حزب الله ليس حزبا سياسيا بريئا أو منظمة اجتماعية تقوم على خدمة جزء من الجماهير اللبنانية. لقد قام حزب الله، بشكل معلن، باستهداف وقتل مئات من المدنيين الأبرياء في شتى أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن سجل حزب الله طوال الثمانينات في أخذ الرهائن، من العديد من البلدان، هو حقيقة ثابتة معروفة لدى المجتمع الدولي بأسره. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وحده، وقعت ٩٣ هجمة إرهابية في جنوب لبنان، قام حزب الله بتنفيذ الأغلبية الساحقة منها. وينبغي التأكيد على أنه بالإضافة إلى حزب الله، هناك عدد من المنظمات الإرهابية اللبنانية والفلسطينية أطلقت أيديه لمهاجمة إسرائيل من الأراضي اللبنانية. وهذا لا يحول دون قيام لبنان بالشكوى أمام المجتمع الدولي من حالة لا شك في أنه هو الذي أوجدها.

وقد أعربت إسرائيل مرارا عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) برمته. ولم يكتف القرار بالمطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية، وإنما طالب أيضا باستعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في المنطقة. إن استعداد لبنان المستمر للسماح بانطلاق العمليات الإرهابية من ترابه لا يتفق مطلقا مع هذين الحكمين الأخيرين من أحكام القرار. وإسرائيل تكرر مرة أخرى استعدادها لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وتطلب إلى حكومة لبنان أن تتعاون مع إسرائيل من أجل استعادة السلام والأمن على طول حدودهما المشتركة.

ولم تُجب حكومة لبنان حتى الآن على الاقتراحات الإسرائيلية، وبالتالي فإنها تتحمل وحدها عبء استمرار الوضع الراهن وما يترتب عليه من عواقب لا مفر منها. وبالفعل، فقد كرر سليم الحص رئيس وزراء لبنان رفض لبنان لعرض إسرائيل في مقابلة نُشرت يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، وقال فيها: "لسنا مستعدين للدخول في أي محادثات أو مفاوضات أو ترتيبات أمنية مع إسرائيل" (وكالة أنباء شنوا، عن صحيفة "ديلي ستار"). وقد أعلن الرئيس اللبناني إميل لحود عن الموقف نفسه بكل دقة، برفضه إعطاء إسرائيل أية ضمانات خاصة لحماية الحدود الدولية بعد إنجاز انسحاب إسرائيلي من الجنوب اللبناني. إذ قال "إننا نرفض ضمانات وترتيبات الانسحاب التي ستمثل ما تريده إسرائيل على حسابنا" (التلفزيون اللبناني، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). ويُعتبر هذا رفضا تاما لجوهر قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن القانون الدولي يحظر على لبنان إجازة أو تشجيع بالإرهاب، بأية صورة من الصور. وحكومة لبنان قد أظهرت، برفضها نزع سلاح حزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، أنها غير راغبة في الامتثال لالتزاماتها الدولية القاضية بمنع الأنشطة المضطلع بها في أراضيها التي ترمي إلى تنظيم أعمال العنف والإرهاب عبر حدود إسرائيل الشمالية وإلى التحريض عليها ومساعدتها والاشتراك فيها. وتعد هذه الالتزامات جزءا لا يتجزأ من إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠). ولذلك ينبغي أن يكون مفهوما أن إسرائيل تحتفظ بحقها في اتخاذ أية تدابير قد تراها ضرورية لضمان الدفاع عن نفسها، وفقا للقواعد الدولية ولميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) دوري غولـــد
السـفير
الممثل الدائم